قتل کی کیفیت معلوم ہے اور نہ اس بات کا علم ہے کہ کوئی شخص مسیح کی صورت بن گیا تھا یہ بات کسی صحیح حدیث سے ثابت نہیں +

(۳) امام ابن حزم رحمۃ اللہ علیہ وَلٰکِنْ شُبِّہَ لَہُمْ کے متعلق لکھتے ہیں +

هٰذا معنٰی قوله تعالٰی وَلٰکِنْ شُبِّهَ لَهُمْ إنّما عنی الله تعالٰی أنّ أولئك الفسّاق الّذین دبّروا هٰذا الباطل وتواطؤوا علیه هم شبّهوا علٰی من قلّدهم فأخبروهم أنّهم صلبوه وقتلوه وهم کاذبون فی ذٰلك عالمون أنّهم کذبة ولو أمکن أن یُشبَّه ذٰلك علٰی ذی حاسّة سلیمة لبطلت النّبوّات کلّها إذ لعلّها شُبّهت علی الحواسّ السّلیمة ولو أمکن ذٰلك لبطلت الحقائق کلّها +

خدا تعالیٰ کے قول وَلٰکِنْ شُبِّہَ لَہُمْ کے معنے یہ ہیں کہ وہ فاسق لوگ جنہوں نے یہ جھوٹ بنا لیا اور وہ اُس پر جم بیٹھے اور جنہوں نے اپنے مقلدوں کو شبہ میں ڈالا اور اُن کو خبر دی کہ اُنہوں نے اُس کو صلیب دی اور مار ڈالا جھوٹے ہیں اور اُن کو علم بھی ہے کہ وہ جھوٹے ہیں اور اگر ممکن ہوتا کہ صاحب حس سلیم کسی کی شبیہ بن سکتا ہے تو پھر کل نبوتیں باطل ہو جائیں جبکہ حواس سلیمہ ہی بدل گئے۔ اور اگر یہ امر ممکن ہوتا تو کل حقائق ہی باطل ہو جاتے +

دیکھو کتاب الفصل فی الملل والاہواء والنحل للامام ابی محمد علی بن احمد بن حزم الظاہری جلد اوّل صفحہ ۵۹ +

(۴) اوّل۔ امام فخر الدین رازی اپنی تفسیر کبیر کے جلد ۲ صفحہ ۶۹۲ میں لکھتے ہیں:-

إنّ النّصارٰی علٰی کثرتهم فی مشارق الأرض ومغاربها وشدّة محبّتهم للمسیح علیه السّلام وغلوّهم فی أمره أخبروا أنّهم شاهدوه مقتولا مصلوبا فلو أنکرنا ذٰلك کان طعنا فیما ثبت بالتّواتر والطّعن فی التّواتر یوجب الطّعن فی نبوّة محمّد صلّی الله علیه وسلّم ونبوّة عیسٰی بل وجودهما ووجود سائر الأنبیاء

نصاریٰ اس کثرت سے ہیں کہ وہ تمام مشرق اور مغرب میں پھیلے ہوئے ہیں۔ اور اُن کو مسیح سے اشد درجہ محبت اور غلو ہے۔ وہ خبر دیتے ہیں کہ اُنہوں نے اُس کو مقتول و مصلوب دیکھا۔ اور اگر ہم اس کا انکار کریں تو تواتر کا انکار ہے جو پایۂ ثبوت کو پہنچ چکا ہے اور تواتر میں طعن کرنے سے محمد صلی اللہ علیہ وسلم اور حضرت عیسیٰ علیہ السلام کی نبوت میں

عکس مصفی

كتاب

الفصل فى الملل والأهواء والنحل

تصنيف

الإمام ابى محمد على بن حزم الأندلسى الظاهرى

المتوفى سنة ٤٥٦ هجرية

وبهامشه

كتاب الملل والنحل

للإمام ابى الفتح عبد الكريم الشهرستانى

المتوفى سنة ٥٤٨ هـ

الجزء الأول

كتاب

الفصل في الملل والأهواء والنحل

تصنيف

الإمام أبي محمد علي بن حزم الأندلسي الظاهري

المتوفى سنة ٤٥٦ هجرية

وبهامشه

كتاب الملل والنحل

للإمام أبي الفتح محمد عبد الكريم الشهرستاني

المتوفى سنة ٥٤٨ هـ

يطلب من مكتبة المثنى ببغداد
ومؤسسة الخانجي بمصر

هذا ما فيه *وان قلتم كان الفرض عليكم الانكار لصلبه *فقد اوجبتم ان الله تعالى فرض على الناس تكذيب الكواف وفي هذا ابطال قول كافتكم بل ابطال جميع الشرائع بل ابطال كل خبر كان في العالم عن كل بلد وملك ونبي وفيلسوف وعالم ووقعتم وفي هذا ما فيه

(قال ابو محمد رضى الله عنه) هذه الالزامات كلها فاسدة في غاية الحوالة والاضمحلال بحمد الله تعالى ونحن مبينون ذلك بالبراهين الضرورية بياناً لا يخفى على من له ادنى فهم بحول الله تعالى وقوته *فنقول و بالله التوفيق ان صلب المسيح عليه السلام لم ينقله قط كافة ولا صح بالخبر قط لان الكافة التي يلزم قبول نقلها هي اما الجماعة التي يوقن أنها لم تتواطأ لتنابذ طرقهم وعدم التقائهم وامتناع اتفاق خواطرهم على الخبر الذي نقلوه عن مشاهدة او رجع الى مشاهدة ولو كانوا اثنين فصاعداً واما ان يكون عدد كثير يمتنع منه الاتفاق في الطبيعة على التمادي على سنن ما تواطؤا عليه فاخبروا بخبر شاهدوه ولم يختلفوا فيه فما نقله احد اهل هاتين الصفتين عن مثل احداهما وهكذا حتى يبلغ الى مشاهدة فهذه صفة الكافة التي يلزم قبول نقلها و يضطر خبرها سامعها الى تصديقه وسواء كانوا عدولا او فساقاً او كفاراً ولا يقطع على صحته الا ببرهان فلما صح ذلك نظرنا فيمن نقل خبر صلب المسيح عليه السلام فوجدناه كواف عظيمة صادقة بلا شك في نقلها جيلا بعد جيل الى الذين ادعوا مشاهدة صلبه فان هنالك تبدلت الصفة ورجعت الى شرط مأمورين مجتمعين مضمون منهم الكذب وقبول الرشوة على قول الباطل والنصارى مقرون بانهم لم يقدموا على اخذه نهاراً خوف العامة وانما اخذوه ليلا عند افتراق الناس عن الفصح وانه لم يبق في الخشبة الا ست ساعات من النهار وانه انزل اثر ذلك وانه لم يصلب الا في مكان نازح عن المدينة في بستان فخار متملك للفخار ليس موضعاً معروفاً بصلب من يصلب ولا موقوفاً لذلك وانه بعد هذا كله رشي الشرط على ان يقولوا ان اصحابه سرقوه ففعلوا ذلك وان مريم المجد لانية وهي امرأة من العامة لم

اصحابه فيها بعد مطالعة كتب الفلاسفة وانتهى نظرهم فيها الى رد جميع الصفات الى كونه عالماً قادراً ثم الحكم بانهما صفتان ذاتيتان هما اعتباران للذات القديمة كما قاله الجبائي او حالتان كما قاله ابو هاشم وميل ابو الحسين البصري الى ردها الى صفة واحدة وهي العالمية وذلك عين مذهب الفلاسفة وسنذكر تفصيل ذلك وكان السلف يخالفهم في ذلك اذ وجدوا الصفات مذكورة في الكتاب والسنة (القاعدة الثانية) القول بالقدر وانما سلك في ذلك مسلك معبد الجهني وغيلان الدمشقي وقرر واصل بن عطاء هذه القاعدة اكثر ما كان يقرر قاعدة الصفات فقال ان الباري تعالى حكيم عادل لا يجوز أن يضاف اليه شر وظلم ولا يجوز ان يريد من العباد خلاف ما يأمر ويحكم عليهم شيئاً ثم يجازيهم عليه فالعبد هو الفاعل للخير والشر والايمان والكفر والطاعة والمعصية وهو المجازي على فعله والرب تعالى اقدره على ذلك كله وافعال العباد

تقدم

نقدم على حضور موضع صلبه بل كانت واقفة على بعد تنظر هذا كله في نص الانجيل عندهم فبطل ان يكون صلبه منقولا بكافة بل بخبر يشهد ظاهره على انه مكتوم متواطأ عليه وما كان الحواريون ليلتئذ بنص الانجيل الا خائفين على انفسهم غيباً عن ذلك المشهد هاربين بارواحهم مستترين وان شمعون الصفاغر ودخل دار قيقان الكاهن ايضاً بضوء النهار فقال له انت من اصحابه فانتفى وجحد وخرج هارباً عن الدار فبطل ان ينقل خبر صلبه احد تطيب النفس عليه على ان نظن به الصدق فكيف ان ينقله كافة (وهذا) معنى قوله تعالى ولكن شبه لهم انما عنى تعالى ان اولئك الفساق الذين دبروا هذا الباطل وتواطؤا عليه هم شبهوا على من قلدهم فاخبروهم انهم صلبوه وقتلوه وهم كاذبون في ذلك عالمون انهم كذبة ولو امكن ان يشبه ذلك على ذي حاسة سليمة لبطلت النبوات كلها اذ لعلها شبهت على الحواس السليمة ولو امكن ذلك لبطلت الحقائق كلها ولأمكن أن يكون كل واحد منا يشبه عليه فيما يأكل و يلبس وفيمن يجالس وفي حيث هو فلعله نائم او مشبه على حواسه وفي هذا خروج الى السخف وقول السوفسطائية والحماقة وقد شاهدنا نحن مثل ذلك وذلك اننا اندرنا للعبل لحضور دفن المؤيد هشام بن الحكم المستنصر فرأيت انا وغيري نعشاً فيه شخص مكفن وقد شاهد غسله شيخان جليلان حكمان من حكام المسلمين ومن عدول القضاة في بيت وخارج البيت ابي رحمه الله وجماعة عظماء البلد ثم صلينا في الوف من الناس عليه ثم لم يلبث الا شهوراً نحو السبعة حتى ظهر حياً و بويع بعد ذلك بالخلافة ودخلت عليه انا وغيري وجلست بين يديه ورأيته و بقي ثلاثة اعوام غير شهرين وايام

« قال ابو محمد رضي الله عنه » واما قوله قد جوزتم التمويه على الكافة فقد بينا انها لم تكن كافة قط وحتى لو صح انها كافة فكيف لا يجوز ذلك في كل آية تحيل الطبائع والحواس فهو ضرورة لا يحمل على الممكنات فلو صح انها كانت كافة لكان خبر الله تعالى انه شبه لهم حاكما على حواسهم

محصورة في الحركات والسكنات والاعتمادات والنظر والعلم قال ويستحيل ان يخاطب العبد بافعل وهو لا يمكنه ان يفعل وهو يحس من نفسه الاقتدار والفعل ومن انكره فقد انكر الضرورة واستدل بآيات على هذه الكلمات ورأيت رسالة نسبت الى الحسن البصري كتبها الى عبد الملك ابن مروان وقد سأله عن القول بالقدر والجبر فاجابه بما يوافق مذهب القدرية واستدل فيها بآيات من الكتاب ودلائل من العقل ولعلها لواصل بن عطاء فما كان الحسن ممن يخالف السلف في ان القدر خيره وشره من الله تعالى فان هذه الكلمة كالمجمع عليها عندهم والعجب انه حمل هذا اللفظ الوارد في الخبر على البلاء والعافية والشدة والراحة والمرض والشفاء والموت والحياة الى غير الى ذلك من افعال الله تعالى دون الخير والشر والحسن والقبيح الصادرين من اكتساب العباد وكذلك اورده جماعة المعتزلة في المقالات من اصحابهم (القاعدة الثالثة)